

## التعليم العالي والاستثمار في رأس المال البشري الجزائر نموذجا.

لامية بوكرك؛ أ. د. عبد الحميد بوقصاص.

(طالبة دكتوراه)، مخبر: التنمية والتحولات الكبرى في الجزائر؛ جامعة باجي

مختار؛ عنابة. الجزائر. [lami.zohour21@gmail.com](mailto:lami.zohour21@gmail.com)

مخبر: التنمية والتحولات الكبرى في الجزائر؛ جامعة باجي مختار؛ عنابة. الجزائر.

تاريخ الإرسال: 04 / 10 / 2018؛ تاريخ القبول: 16 / 11 / 2018.

### الملخص:

يحاول البحث التطرق بالتحليل والمناقشة إلى موضوع يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لأي مجتمع سواء متقدم أو نامي، إذ يحض مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري باهتمام متزايد خاصة في السنوات الأخيرة، ويعد التعليم العالي من أهم الوسائل المتاحة لأي مجتمع من أجل إعداد وتكوين الإطارات ذات الكفاءة العالية واللازمة لتحقيق التطور وقيادة عملية التنمية الشاملة، فالتطور الذي شهده التعليم العالي يعد تطورا كبيرا وواسعا خاصة خلال العقدين الماضيين وهذا على ضوء التغيرات السريعة التي أدت إلى بروز أدوار جديدة لهذا القطاع وأهمها إخراج رأس مال بشري ذو كفاءة عالية عن طريق تنمية شخصية الفرد وإعداده للعمل في مهنة معينة، واستنتج البحث أن تطوير البرامج التعليمية وأساليب التقييم أمر ضروري لتحسين مستوى رأس المال البشري الذي تخرجه مؤسسات التعليم العالي وتدعيم الدور التنموي الذي تقدمه لخدمة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري؛ التعليم العالي؛ البرامج؛ التقييم؛ سوق العمل.

*Higher Education and the Investment in Human Capital  
 - Algeria as a model -*

**Abstract::**

The study tries to address by analysis and discussion to a topic that is of great importance to any society, both advanced and developing. The concept of investing in human capital is of increasing interest especially in recent years. Higher education is one of the most important means available to any society to prepare and to form high-efficiency individuals necessary to achieve development and lead the overall development process. The development of higher education has been a great development especially during the last two decades, in the light of the rapid changes that have led to the emergence of new roles for this sector, the most important of which is the extraction of highly qualified human capital through developing individual personality and set him up to work in a particular profession.

The research concluded that the development of educational programs and methods of evaluation is necessary to improve the level of human capital produced by institutions of higher education and strengthen the developmental role that it provides to serve the community.

**key words:** Human capital; higher education; programs; evaluation; labor market.

**مقدمة:**

يعد التعليم بصفة عامة والعالي على وجه خاص الركيزة الأساسية في بناء مجتمع متطور ومتفتح عن طريق إخراجه لرأس مال بشري يكون قادرا على الإضافات والتجديد والإبداع الذي تتطلبه مختلف مجالات التنمية خاصة في هذا العصر، ومن هنا نجد أن كل المجتمعات تقريبا سواء كانت نامية أو متقدمة، وضعت أنظمتها وبرامجها التعليمية محل الاهتمام والعناية حتى تتمكن من خلق الظروف الملائمة لمواجهة ومسايرة الأحداث والتغيرات وإجراء الإصلاحات والتعديلات الضرورية لذلك.

## الإشكالية:

يعتبر التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة حجر الزاوية في كل عملية تنموية باعتباره قطاعا يعول عليه في إحداث التغير السوسيو-اقتصادي والثقافي، كما يعد بمثابة العمود الفقري لتغير الإنسان نحو الأفضل وجعله رأس مال بشري مؤهل وقادر على قيادة هذا التغير، فالتنمية تنطوي على جانبين مختلفين ومتداخلين في نفس الوقت هما التعليم والتطبيق، وهذا ما أدركته الدول المتقدمة مبكرا وجعلت من الاستثمار في قطاع التعليم العالي الأساس في تطوير باقي القطاعات، في حين فشلت المجتمعات النامية في تكييف نظم التعليم العالي بها مع متطلبات العصر وأهدافها التنموية. وربما يرجع سبب تفوق الغرب أنه اعتمد أصلا ولا يزال في تطويره لقدراته المادية والاقتصادية على الجامعات والأبحاث المتخصصة التي تقوم بها هذه المؤسسات من خلال الدراسات الميدانية والامبريقية للمعطيات المختلفة التي ينتج عنها إحداث التنمية البشرية.

ولهذا لم يصبح التعليم العالي مجرد هدف في حد ذاته بل أصبح وسيلة هامة وضرورية لعملية التنمية، كما لم تعد أهدافه تقتصر فقط على توعية الإنسان بقضايا المجتمع وتوفير القوى البشرية المؤهلة والمدرّبة بالكم والكيف المطلوبين لعمليات الإنتاج والتنمية ودعم اقتصاد الدول، بل امتدت النظرة لتشمل أهميته في تحقيق رفاهية الأفراد والتقليل من حدة البطالة، حيث ظهر مؤخرا مفهوم جديد وهو الاستثمار في رأس المال البشري، عن طريق السعي إلى تكوين الفرد تكوينا جيدا لكي يستطيع فهم وتطبيق خطط التنمية، وقد ألقى هذا الإعداد على عاتق مؤسسات التعليم العالي فالمطلوب منها إخراج قوى بشرية مدربة ومؤهلة قادرة على قيادة عملية التنمية في مجتمعاتها، فالتنمية بالتالي تتطلب تنمية البشر الذين هم هدف للتنمية بكل أنواعها وبشتى مجالاتها.

وقد حاولت العديد من الدول النامية بما فيها العربية تطبيق هذا المفهوم من أجل تطوير قطاع التعليم العالي بها، وتحسين مستوى الخريجين وجعلهم رأس مال

بشري ذو مستوى جيد وذو فعالية تنموية، وقد لوحظ خاصة في السنوات الأخيرة زيادة كمية في عدد الجامعات وحتى في أعداد الطلبة المتخرجين، لكن حسب العديد من الدراسات فهذه الجامعات قد أنشأت وفق برامج ومناهج غربية حيث كان الهدف منها إلحاقها بالغرب بحيث تصبح شبه نموذج مكرر مع بعض التعديلات أو التغيرات، وتعد الجزائر من بين الدول التي سعت إلى تطوير نظام التعليم العالي بها وفق النماذج الغربية المتطورة خاصة بعد تطبيقها لنظام (ل.م.د.). محاولة لمعالجة العديد من أوجه القصور التي تمثل عائقا أمام أهدافه التنموية. خاصة فيما يخص برامجه والتخصصات التي يخرجها وطبيعة التكوين وطريقة تسير العملية التعليمية ككل، وتأثير هذه العناصر على طبيعة ومستوى رأس المال البشري والعائد الذي يقدمه اجتماعيا وتنمويا.

انطلاقا من هذا الطرح سنحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على أهمية رأس المال البشري والدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي في منحه الكفاءة اللازمة والمهارات المطلوبة في سوق العمل، من خلال طرحنا للإشكالية التالية: ما هو الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في عملية إعداد رأس المال البشري القادر على قيادة عجلة التنمية؟

وقد تفرع عن هذه الإشكالية تساؤلين فرعيين هما:

هل برامج التعليم العالي في الجزائر تمنح الطالب الكفاءة اللازمة في مجال تخصصه؟

هل أساليب التقييم المعتمدة في الجامعة الجزائرية قادرة على قياس المستوى الحقيقي للخريج الجزائري واعتباره رأس مال بشري يعول عليه تنمويا ؟

### مفاهيم الأساسية:

أ - **التعليم العالي:** هو مرحلة مميزة تقع بعد مرحلة الثانوية، وهذا يؤكد التعريف الوارد في الجريدة الرسمية الجزائرية: " يقصد بالتعليم العالي كل نمط

للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوية من طرف مؤسسات التعليم العالي ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عالي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة " (الجريدة الرسمية، أبريل 1999: ع: 24: 05). وبهذا يصبح أهم دور يقوم به التعليم العالي هو إعداد الفرد إعدادا متخصصا كل حسب طلبه بعد حصوله على شهادة البكالوريا، لذا نجد أن مهمته الأساسية تكمن توفير الإطارات الذين تحتاجهم الدولة في شتى المجالات. وقد تم اختيار هذا المفهوم لارتباطه بالمفهوم الثاني وهو رأس المال البشري.

**ب - رأس المال البشري:** يرى بيكر في كتابه رأس المال البشري الذي نشر سنة 1964م أن " رأس المال البشري مماثل للوسائل المادية للإنتاج مثل المصانع والآلات، ويستطيع الفرد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريس والرعاية الطبية وتعتمد المخرجات بشكك جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر " ( القصاص، م. م، 2008: د. ص). فرأس المال البشري هو المعرفة والمهارات والإمكانات والقدرات والصفات والخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد والتي لها صلة وارتباط بالنشاط الاقتصادي، ويعد رأس المال البشري المدى الذي يمكن أن يستخدم فيه الأفراد كل ما يتعلمونه وما يمتلكونه استخداما منتجا مرتبطا بالنشاط الاقتصادي (wood hall, M. 1987: 21:22).

وبهذا يلعب التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة دورا رئيسا في إعداد رأس المال البشري المؤهل لخدمة المجتمع والقادر على الخلق والإبداع.

### منهج وعينة الدراسة:

تعد المرحلة الميدانية من أهم المراحل العلمية في الدراسات السوسيولوجية حيث تظهر فيها بصمة الباحث بوضوح، فالقيمة الحقيقية لأي بحث تتمثل في الطريقة والأساليب التي يعتمد عليها الدارس في جمعه للبيانات من ميدان الدراسة، وكيفية مراجعته وتحليله وتفسيره لها، وخروجه في الأخير بالنتائج التي تجيبه عن التساؤلات التي وضعها حين انطلاقه في الدراسة بشكل دقيق.

استخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع المراد دراسته باعتمادنا على عينة عشوائية بسيطة شملت عينة من أساتذة جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، وتم استخراجها بالطريقة التالية بعد حصولنا على العدد الإجمالي لهم من طرف المؤسسة المختارة.

$$104=10 \times 1040 \text{ أستاذ وهو حجم العينة}$$

100

أما فيما يخص أداة الدراسة استخدمنا تقنية الاستمارة بالمقابلة، باعتبارها تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على أفراد العينة وبطريقة موجهة ومضبوطة ذلك لأن صيغ الإجابات تحدد مسبقا ومناقشتها بطريقة مباشرة مع المُسْتَجَوِبِينَ هذا ما يسهل عملية المعالجة الكمية والكيفية للبيانات بهدف اكتشاف العلاقات وتفسيرها في اتصال مباشر بالمُسْتَجَوِبِينَ عن طريق طرح الأسئلة بهدف استخلاص اتجاهات وسلوكيات أفراد العينة انطلاقا من الأجوبة المتحصل عليها.

### 3 - دور التعليم العالي في إعداد رأس المال البشري:

يعد التعليم العالي اليوم المصنع الرئيسي لرأس المال البشري الذي تعتمد عليه عملية تنمية المجتمعات البشرية بجميع جوانبها، حيث يعمل على تنمية القدرات الإنسانية التي يجب أن لا تقتصر على تطوير المهارات والمعارف بل يقوم بتوفير فرص الإبداع والعمل والمساهمة الفعالة في النشاطات السياسية والاقتصادية وترسيخ مفاهيم الحرية والعمل والمساواة (مضر خليل عمر، 2014: 7). فالعنصر البشري اليوم من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يساهم هذا الأخير في تراكم رأس المال البشري والذي هو بدوره يساعد في التقدم التقني والذي يعد مصدرا من مصادر التنمية المستدامة (عبد اللطيف مصطفى، 2009: ع: 7: 24).

وقد حاول العديد من المهتمين بإبراز الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي في أعداد رأس المال البشري عن طريق (راوية حسن، 2005: 66):

- جذب الانتباه إلى العنصر البشري في عملية التنمية.

- تحديد ماهية رأس المال البشري وإدخال مهارات الأفراد كأحد مكوناته، والتركيز على الاستثمار البشري لتحسين مهارات وإنتاجية الأفراد.

- تقدير قيمة رأس المال البشري لإظهار مقدار الأهمية الاقتصادية لمخزون الموارد البشرية ولتحديد القيمة الاقتصادية للأفراد بالنسبة للمجتمع.

- ادخال مفهوم الخسارة في رأس المال البشري والنتيجة عن موت أو عجز الفرد أثناء الحروب والذي يقلل من مخزون الثروة القومية.

- تحديد الربحية الاقتصادية للرأس المال البشري والنتيجة عن هجرة العمال والاستثمار في مجال الصحة والتعليم والتدريس.

وتعد نظرية رأس المال البشري التي ذاع صيتها خلال حقبة الستينات وحتى الآن وذلك لاتخاذها من محور التنمية أساسا لها خاصة بعد استقلال العديد من دول العالم الثالث، حيث بدا الاهتمام بالتعليم كأساس في العملية التنموية وعرف مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري ( شبل بدران وآخرون، 1993: 314 - 315).

فقد حاول الكثير من العلماء البحث في العلاقة التي تربط التعليم بالتنمية ومنهم الباحث ستروم يلين حيث قام في سنة 1925م بعدة عمليات حسابية قام فيها بإثبات أن معرفة القراءة والكتابة لبعض العمال لمدة سنة دراسية تساهم في زيادة الإنتاجية، ومن ثمّ التنمية الاقتصادية بما لا يقل عن 30%. بينما التدريب المهني للعمال الأميين على بعض الأعمال لمدة سنة يساهم في زيادة الإنتاج فقط بنسبة 16.12%. كما برز العديد من العلماء الذين أولو هذه العلاقة أهمية خاصة بعد

الخمسينات من القرن العشرين ومن بينهم لينر (LENER)، وماكيلاند (MCLELAND)، هيجن (HAGEN)، بارسونز (PARSONS)، دينسون (DENSON) وشولتز (SHULTES)، (وجون فيزي) وغيرهم، وفي سنة 1962م عقد مؤتمر خاص بالتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنتياغو بأمريكا والذي مهد لدراسة العلاقة بين التعليم والتنمية دراسة علمية منظمة حيث جاءت بعد هذا المؤتمر سنة 1964م (غربي صباح، 2013- 2014: 147- 148).

وفي نفس السنة قام الاقتصاديان شولتز ودينسون كل بمفرده بإثبات أن للتعليم إسهام جد فعال في زيادة الدخل القومي وذلك عن طريق رفع الكفاءة وإنتاجية ليد العاملة.

هذه الدراسات وغيرها دفعت العديد من الدول إلى التفكير في الاستثمار في رأس المال البشري، وهذا لا يتم بعيدا عن التعليم العالي خاصة في ظل التحول إلى مجتمع المعرفة، فقد اقترح شولتز أن ينظر للتعليم كاستثمار في البشر لأنه يساهم في تحسن قدرات الأفراد وزيادة إنتاجهم، وبذلك يكون شولتز قد وضع بشكل واضح أسس نظرية رأس المال البشري، من خلال نظريته والتي قام فيها بتوضيح العلاقة المتبادلة بين التعليم ومخرجاته من اليد العاملة وكيفية الاستثمار فيها عن طريق تزويدها بقدرات ومهارات علمية وفنية تكوينية تؤهلها لدخول سوق العمل، وذلك لا يتحقق إلا عن طريق التعليم العالي والاهتمام به من خلال زيادة نفقات المؤسسات التعليمية من طرف الحكومات، وكذا دعم البحث العلمي داخل الجامعات لدفع عجلة التطور والتنمية وربط العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة الأخرى، واعتبر شولتز التعليم العالي ليس نشاطا حرا في أي مجتمع، بل نشاط اقتصادي له تكاليف، وبالتالي فالموارد والخدمات المحددة التي تخص الجامعات ذات قيمة عالية.

وعليه فإن رأس المال البشري يحمل مضامين واعتبارات الموارد البشرية بصورتها الواسعة والتي تتضمن سوق العمل والموارد البشرية اللازمة لأداء الأنشطة



المختلفة كما يشمل المضامين والمتطلبات المحددة الخاصة بالقدرات الفردية في مجالات المعرفة وخصائص المديرين وخصائص العاملين وقد أكد العديد من الباحثين (لوشن ومان) على أن هناك مجموعة من القدرات والمواصفات التي تؤهل الخريجين للنجاح في ظل اقتصاد المعرفة وأهم هذه القدرات والمواصفات ما يلي (Lau . t . kchanKand t. man. 18-20june 1995: 5):

- امتلاك الفرد لأنواع المعرفة المختلفة سواء المعرفة المهنية والمعرفة التقنية والمعرفة المتخصصة والمعرفة التي تناسب صناعة معينة، وترتبط بها المعرفة التي يجب على العمال المهنيين فهمها من الإدراك الواسع لبيئة الأعمال المتغيرة وأخيرا المعرفة المعتمدة على استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

-التمكن من المهارات خاصة مهارة التفاوض وبناء العلاقات مع الآخرين، مهارة التعامل مع الزبائن، القدرة على التمييز بين الفرص المناسبة والغير مناسبة لتحقيق النجاح، بالإضافة إلى مهارة التحكم في الحاسوب وغيرها من المهارات التي يحتاجها الفرد لينجح في هذا العصر الذي تتسارع فيه التطورات خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

-كما يتطلب نجاح الفرد امتلاك القدرة على التكيف مع الطوارئ والأزمات، القدرة على التعلم السريع والاستيعاب والاعتماد على الذات.

توجد العديد من الأمثلة على تأثير الاهتمام برأس المال البشري بصفته الأساس في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي. فنجد دولاً مثل الصين واليابان وغيرها من دول جنوب شرق آسيا قد حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف وتنبوأ مكانة متقدمة بين دول العالم ارتكازا على ما لديها من موارد بشرية حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها، كما أن ما يشهده العالم اليوم من تطور علمي كبير خاصة في تكنولوجيا المعلومات المرتبطة باستخدامات الحاسب الآلي والاتصالات والالكترونيات يرجع إلى ما تم تأهيله من قدرات عالية المستوى داخل المؤسسات

التعليمية وتأهيلها التأهيل المناسب الذي يتطلبه سوق العمل (رابح عربية، حنان بن عوالي، د. ت: 11). لكن الدول النامية في غالبيتها تعاني من العديد من الإشكالات والصعوبات التي تجعلها غير قادرة على خلق رأس مال بشري كفاء يتناسب مع متطلبات سوق العمل ومقتضيات التنمية.

#### 4 - أسباب عدم القدرة على الموازنة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية:

حسب الدكتور سعيد بن حمد الربيعي فإن مسألة الموازنة بين التخصصات والبرامج التعليمية المقدمة في المعاهد العليا والجامعات ومتطلبات سوق العمل من أكبر المشكلات الملزمة للنظم التعليمية في العديد من دول العالم وخاصة العالم النامي، وهذه الموازنة ليست بالأمر السهل بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الجهات المشرفة على مؤسسات التعليم العالي وحسب العديد من الدراسات فهناك عدة أسباب تؤدي إلى عدم حدوث هذه الموازنة.

أ - أسباب متعلقة بمؤسسات التعليم العالي: تعاني العديد من مؤسسات التعليم العالي في الكثير من الدول وخاصة منها دول العالم النامي من قلة التواصل مع قطاعات العمل والإنتاج مما يجعل هذه المؤسسات مهمشة تماما، ولا يكاد يكون لها دور في المساهمة في عمليات التخطيط التنموي والاقتصادي، وقد يرجع هذا إلى ندرة الكفاءات المتخصصة في مؤسسات التعليم القادرة على الإسهام الفعلي في هذا التخطيط، كما تعاني مؤسسات التعليم العالي من ضعف كبير في اتخاذ القرارات المناسبة في تغيير المناهج والمقررات والبرامج التعليمية لكي تتماشى ومتطلبات التنمية الشاملة.

ب - أسباب متعلقة بالتخطيط: تعاني العديد من الدول أيضا من عدم وجود توافق بين الرؤية المتعلقة بالتخطيط التنموي والرؤية المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وهذا يرجع إلى تهميش دور مؤسسات التعليم العالي من حيث المساهمة في عمليات التخطيط، وكذا عدم وجود ارتباط بين خطط التنمية المرتبطة بالاقتصاد والتعليم ككل.

ج - أسباب متعلقة بقواعد البيانات: ترجع الأزمة الحقيقية لعدم وجود موافقة بين مخرجات التعليم العالي وخطط التنمية إلى عدم توفر قواعد بيانات حقيقية بين خطط التنمية في حد ذاتها وكذا التعليم والاقتصاد إلى تضارب هذه البيانات والإحصاءات في حد ذاتها لأنها صادرة عن جهات متعددة، وكثيرا ما يعود السبب إلى بطئ الحصول على هذه البيانات أو إلى تأخر تنفيذ الخطط التنموية مما يؤدي إلى ضرورة تغيير هذه البيانات التي بنيت عليها. بالإضافة إلى كل هذه الأسباب، غياب البحوث المرتبطة بتنمية الموارد البشرية ومدى ارتباطها بخطط التنمية التي يمكن أن تستند عليها من أجل بناء الاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل (سعيد بن حمد الربيعي، 2008: 232 - 233).

## 5 - التعليم العالي وإعداد رأس المال البشري في الجزائر:

1- 5 - التعليم العالي في الجزائر: يرجع تأسيس أول جامعة جزائرية لسنة 1909م ولهذا تعتبر من أقدم الجامعات في الوطن العربي حيث كانت خاضعة لقوانين فرنسية وتابعة لوزارة التربية الوطنية الفرنسية، وكانت فرنسا تسعى من وراء إنشاء جامعة في الجزائر إلى تحقيق هدفين رئيسيين أولهما تكوين أبناء المعمرين الفرنسيين، والثاني تكوين نخبة من أبناء الشعب الجزائري بغرض استخدامها في أغراضها السياسية الاستعمارية، وحسب تقرير أصدره بعض المختصين بعد زيارتهم للجزائر سنة 1954م من أجل تقصي الأوضاع بها، أن الجزائريين لا يشاركون في التعليم الابتدائي إلى بنسبة 10% وليس لهم في التعليم العالي إلى نحو 300 طالب (رابح تركي، 1981: 148).

لكن بعد الاستقلال عرف التعليم العالي عدة مشاكل ووجدت الجزائر نفسها أمام ضرورة ملحة لمعالجة مخلفات الاستعمار، فالأجهزة الجامعية الموروثة بعد الاستقلال كانت تسير وفق نظام صممه الإدارة الفرنسية لخدمة نخبة من المستوطنين والأجانب وكانت عاجزة عن خلق نظام تعليمي متين سواء من ناحية الإداريين المتخصصين في شؤون التسيير الجامعي أو من ناحية هيئة التدريس. ما دفع

بالحكومة إلى محاولة إصلاح هذا الخلل الكبير في المنظومة التعليمية بصفة عامة وبالأخص التعليم العالي خاصة الجزائر كانت آنذاك في مرحلة انتقالية تسعى إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني وهي في حاجة ماسة إلى تكوين رأس مال بشري مؤهل محليا للقيام بذلك. وكان من أهم الإصلاحات التي تعرض لها التعليم العالي في الجزائر ما يلي:

أ - إصلاح التعليم العالي سنة 1971م: كان الهدف من الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي في الجزائر سنة 1971م محاولة تحطيم الهياكل الجامعية القديمة الموروثة عن الاستعمار ومحاولة إقامة مكانها تنظيم أكثر تكيف مع السياسة التعليمية الجزائرية ومن ضمن البنود التي أسست عليها هذه السياسة:

- إنشاء نظام المعاهد المتخصصة في المادة العلمية.

- الإستقلال المالي والإداري للمعاهد.

- مساهمة هيئة التدريس في تسيير هذه المعاهد.

كما حاولت الحكومة تصحيح مستوى البرامج الدراسية لكي تتماشى واختيارات المجتمع الجزائري واحتياجاته، وقد وضعت المناهج العلمية على أساس ربط التعليم النظري بالتطبيقي وكذا تشجيع الاتجاه التقني وتعدد التخصصات بناء على الاحتياجات المتنوعة، وقد وضعت عدة تدابير من أجل تلبية المتطلبات الوطنية ومن بينها:

- إلغاء السنة الدراسية في جميع قطاعات التكوين الجامعي.

- زيادة مدة الدراسة الجامعية في بعض الفروع.

- إلغاء المنهج السنوي وتأسيس منهج يسمى السداسي بتقسيم السنة إلى

سداسيين.

- إلغاء الامتحانات السنوية واستبدالها بالامتحانات النصف والربع سنوية مع المحافظة على مبدأ المراقبة المستمرة.

كما أن من أهم الأهداف التي نص عليها إصلاح التعليم العالي جزارة إطرارات التدريس وهي إستراتيجية وطنية تهدف إلى الاعتماد على الكفاءات العلمية الجزائرية لكي يكون التعليم جزائريا في محتواه وفي أهدافه، مما أدى إلى التفكير في إدخال التخطيط إلى نظام التربية والتكوين (مراد بن اشهو، 1981: 32).

وفي سنة 1983م جاء مشروع جديد يسمى بالخريطة الجامعية وكانت أهم مبادئه مواءمة التعليم العالي مع احتياجات التنمية الوطنية (الطيب الصيد، 1992: 51).

كما قامت الوزارة بتعديل هذا المشروع سنة 1984م ووضع خطط أكثر تفصيل ودقة لآفاق سنة 2000م. وقد أرادت الجزائر خلال هذه الفترة محاولة تلبية احتياجات سوق العمل من الكفاءات والتخصصات اللازمة للتنمية الوطنية كالتخصصات التكنولوجية والحد من توجه الطلبة إلى التخصصات الأدبية والطب والحقوق التي عرفت فائض لا يستطيع سوق العمل استيعابه خلال هذه المرحلة وقد ألقى على عاتق الجامعة في هذه المرحلة مجموعة من المهام أهمها:

- محاولة ربط الجامعة بالاقتصاد الوطني عن طريق إعطائه ما يلزمه خلال هذه المرحلة من إطرارات ضرورية من حيث الكفاءة وكذا الكمية.

- جعل التعليم العالي يتماشى مع المعايير المتعارف عليها في العالم المتقدم علميا وتقنيا من أجل السير الصحيح في عملية التنمية.

- تفادي تسرب الطلبة الحاصل من الفروع العلمية في المدارس العليا والمعاهد المختلفة. (بوفلجة غياث، 2006: 63 - 78).

ب - إصلاح التعليم العالي في الجزائر مشروع LMD: يواجه التعليم العالي في الجزائر في هذا القرن مجموعة من التحديات تفرضها عليه العولمة والثورة التكنولوجية والتقنية التي تحدث في العالم وتنتشر بوتيرة متسارعة، مما يفرض على الجزائر التعامل مع هذه المستجدات العالمية بطريقة تمكنها من مسايرة التحولات والتماشي معها، وهذا ما جعلها تعيد النظر في نظام التعليم العالي وخاصة في مجال التنظيم والمناهج والبرامج ومن هذا المنطلق سعت الدولة الجزائرية إلى إصلاح نظام تعليمها الجامعي من خلال تبنيتها نظاما تعليميا جديدا عرف بنظام (ل.م.د) وهو نظام يمنح شهادات وفقا لمقاييس عالمية وقد طبق هذا النظام رسميا في الجزائر في الموسم الجامعي (2004 - 2005) في بعض الجامعات فقط، ومن ثم عُمِّمَ بأغليبتها في الموسم الجامعي (2005 - 2006). (سمية إبراهيمي، 2006: 19).

وقد جاء هذا الخيار بديلا عن النظام الكلاسيكي الذي لم يعد يستجيب بنظر المسؤولين للتحديات التي يفرضها التطور السريع، في مجالات العلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والإعلام والاتصال، وكذا عدم قدرته على إخراج رأس مال بشري بالمؤهلات والكفاءات التي يتطلبها سوق العمل المحلي ويفرضها سوق العمل العالمي. حيث سعت الجزائر من خلال هذا النظام لعصرنة التعليم الجامعي وربطه بقطاع العمل الأمر الذي يهيئ الطالب من الوهلة الأولى إلى العمل ويمكنه من اجتياز الوظيفة أو المهنة، على علم ودراية من خلال البرامج والمناهج التي صممت بعناية لهذا الغرض حيث لم يعد الطالب المتخصص في العلوم التقنية وحده المؤهل. (إيلاف، <http://www.elaph.com/Web/AkhbarKhasa/2009/10/49.htm>).

وهذا ما فرض على الدولة تدبير التمويل اللازم لنجاح هذا الإصلاح، وكذا وضع استراتيجية طويلة المدى تستشرف تطور أعداد الطلبة وتتمكن من التحديد المسبق لعدد المقاعد البيداغوجية المطلوبة وهياكل الاستقبال لتحاشي التضخم داخل مؤسسات التعليم العالي الذي يتنافى وروح الإصلاح الجديد من جهة، والمقاييس الأكاديمية العالمية من جهة أخرى ويبقى الأهم هو توفير العنصر البشري

الكفاء والتأطير الذي يرمى هذه التجربة وينميها ويسيرها نحو النجاح (سمية براهيم، 2006: 45). لأن الجامعة الجزائرية تواجهها العديد من العوائق المختلفة التي يجب تجاوزها من أجل تطبيق مثالي لمختلف الإصلاحات حيث تتمثل هذه العوائق فيما يلي:

**2- 5 - عوائق الجامعة الجزائرية: يعاني التعليم العالي في الجزائر من عدة مشاكل أهمها الإنتاج العفوي،** فرغم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة لكن هذا كان على حساب النوعية في التكوين، حيث طبقت هذه الإصلاحات دون توفير أي شروط لفعاليتها (حسين ايت عيسى، 2009: 67). وهذا بسبب عدة عوائق سواء مادية أو هيكلية أو تنظيمية وحتى تربوية.

**أ -عوائق مادية:** إن تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي وكذا التزايد المستمر في أعداد الطلبة الراغبين في الالتحاق بهذا المستوى من التعليم بسبب النمو السكاني الغير المتوازن مع الموارد المالية الموجهة لهذا القطاع بسبب الأوضاع الاقتصادية لبعض الدول النامية ومن بينها الجزائر مما أدى إلى عدم قدرتها على التمويل اللازم لمواجهة الزيادة المطردة في الجامعات والكليات (سعد بن حمد الربيعي، 2008: 311 – 312). مما أدى إلى نقص واضح في الهياكل والبنى القاعدية، كما تعاني الجامعات أيضا من نقص في المدرجات وقاعات الدراسة ومكاتب الأساتذة، وكذا ضعف المكتبات الجامعية واقتارها إلى المراجع العلمية عموما، وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على أداء الجامعة ككل وخاصة أن البحث العلمي يعتمد بالدرجة الأولى على الكتب والمراجع وخاصة منها الحديثة، كما أن عدم تعميم استعمال شبكة الاتصال الالكتروني في الوقت الذي توسعت فيه المعلوماتية توسعا كبيرا كل هذه الأسباب أدت مجتمعة إلى تخلف الجامعة الجزائرية تخلفا كبيرا.

**ب -عوائق تنظيمية:** بالإضافة إلى العوائق المادية تعاني الجامعة الجزائرية من عوائق تنظيمية مختلفة وخاصة منها عدم الاستقرار التنظيمي، حيث عرف التعليم

العالي عدة إصلاحات من أهمها إصلاح 1971م، الذي هيكّل الجامعة في صورة معاهد ثم جاء إصلاح 1998م الذي أعاد تنظيم الجامعة في صورة كليات كما أنشئت أكاديميات التعليم العالي ثم ألغيت بعد التأكد من عدم فعاليتها، وغيرها من الإصلاحات التي كانت على حساب النوعية في التكوين، بالإضافة إلى انشغال المسؤولين في الجامعة بمختلف المستويات بالمهام الإدارية وإهمالهم التام لأدوارهم البيداغوجية والبحث على سبيل تحسين المستوى التعليمي للطلبة، كل هذه الأوضاع أدت إلى عرقلة السير الحسن للجامعات الجزائرية (بوفلجة غياث، 2002: 113).

**ج - المناهج الدراسية:** تعد الجزائر واحدة من بين الدول التي تسعى حديثا للتأقلم مع النظام العالمي الجديد فيما يتعلق بالعملية التعليمية بوجه عام والتعليم الجامعي على وجه أخص، وهذا منذ تخليها عن النظام الاشتراكي وهي تحاول البحث عن سبيل لتطوير أساليب التدريس الجامعي ومحاولة تجديد برامجها ومناهجها، وفق مقتضيات المرحلة وبما يتلاءم مع مطالب الطالب والأدوار المنطوية عليه مستقبلا، ولعل تفاقم ظاهرة البطالة لخريجي الجامعات حيث طالت 43 ألف من ذوي الشهادات العليا، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى جدوى هذه المناهج الجامعية ومدى تكيفها مع متطلبات سوق العمل واحتياجات الخطط التنموية، فالجزائر من بين الدول التي اتخذت قرارات متسرعة فيما يخص المناهج والبرامج التعليمية دون إعطاء الفرصة لوضع تصور شامل حول المجتمع واختيار ما يتناسب وخصائصه وظروفه. (محمد بوعشة، 2007: 17).

لهذا أصبح من الضروري إصلاح هذه المناهج، إذا أرادت مؤسسات التعليم العالي في الجزائر إنتاج خريجين لديهم القدرة على المشاركة والمنافسة في المجتمع وهذا ما يتطلب الحد من استخدام الأسلوب البيروقراطي، وضرورة إشراك المعنيين في إصلاح وتصميم المنهج الذي يعتبر مسألة حيوية تخص العديد من الأطراف، وبالتالي لابد من تشجيع كل الأطراف المهنية بالإصلاح من معلمين وطلاب وإداريين والموجهين وحتى أصحاب الأعمال من أجل التعبير عن آرائهم، ويجب على



أساتذة التعليم العالي التعامل مع المناهج بحذر، على اعتبارهم الأكثر تأثراً بأي تغيير بسبب المناهج التعليمية. ودون هذه الشراكة الموسعة سوف يخفق المصلحون في توفير المسؤولين عن تنفيذ عملية الإصلاح ( السيد عبد العزيز الهراشي وآخرون، 2006: 153).

### 3- 5 - بعض نتائج الدراسة الميدانية:

توصلنا من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة مختارة من أساتذة جامعة سكيكدة قدرت بـ: 104، إلى العديد من النتائج لكننا سنوضح أهمها في ما يلي:

الجدول رقم: (01): حول ما إذا كانت برامج التعليم العالي في الجزائر تزود الطالب بالكفاءات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل.

|                               |    | ت      | %   | التكرارات | نعم | لا | المجموع |
|-------------------------------|----|--------|-----|-----------|-----|----|---------|
| في حالة الإجابة ب(لا)         |    |        |     |           |     |    |         |
|                               | ت  | %      |     | التكرارات |     |    |         |
|                               | 22 | 27.5%  | 24  | 23.07%    | نعم |    |         |
| أ- مستوى الطلبة عند القبول    | 2  | 2.5%   | 80  | 76.92%    | لا  |    |         |
| ب- ضعف هيئة التدريس           | 19 | 23.75% |     |           |     |    |         |
| ج- ضعف محتوى البرامج الدراسية | 7  | 8.75%  |     |           |     |    |         |
| أ + ب                         | 0  | 0%     |     |           |     |    |         |
| ب + ج                         | 10 | 12.5%  |     |           |     |    |         |
| أ + ج                         | 20 | 25.00% |     |           |     |    |         |
| أ + ب + ج                     | 80 | 100%   |     |           |     |    |         |
| المجموع                       |    |        | 104 | 100%      |     |    |         |

تبين معطيات هذا الجدول أن نسبة (23.07%) من أفراد العينة فقط يرون أن التعليم العالي يمنح الطالب الكفاءات اللازمة التي يحتاجها قطاع العمل في البلاد أما غالبية أفراد العينة والمقدرون بـ: (76.92%) أكدوا أن مؤسسات التعليم العالي لا تزود الطالب بالكفاءات اللازمة التي تؤهله ليصبح رأس مال بشري يعتمد عليه تنمويا، وهذا راجع حسب (27.5%) منهم إلى مستوى الطلبة عند القبول في الجامعة، في حين يرى (2.5%) فقط من الأساتذة أن ضعف هيئة التدريس وراء عدم حصول الطالب على الكفاءة اللازمة، كما أرجع (23.75%) السبب إلى ضعف البرامج التعليمية، ومن جهة أخرى اتجه بعض الأساتذة إلى الجمع بين عدة احتمالات بحيث أشار (08.75%) إلى أن مستوى الطلبة عند القبول وضعف هيئة التدريس هو السبب. و 12.5% من المستجوبين أرجعوا السبب إلى مستوى الطلبة عند القبول وكذا ضعف البرامج التعليمية معا، كما أشار ما نسبته (25%) من المستجوبين أن هذه العوامل مجتمعة هي السبب الذي يؤدي إلى عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على تزويد الطالب بالكفاءات اللازمة التي يحتاجها سوق العمل حيث يفترض عليها القيام بتوليد المعرفة ونشرها إلى باقي المؤسسات الإنتاجية والخدماتية عن طريق منح الخريجين الكفاءات اللازمة في مجال تخصصاتهم ودعمهم معرفيا وتقنيا ليصبحوا قادرين على الإبداع والابتكار ومتحمسين لمجتمع المعرفة والمنافسة والتفوق ومتفاعلين مع متطلبات ذلك، مع ضرورة خلقهم واستيعابهم لتقنيات المعلومات التي تجعل الاقتصاد والتنمية مبنيان على المعرفة التقنية، كل هذه العناصر وغيرها إذا ما توفرت في الخريج الجامعي تمكنه من الاندماج الجيد في سوق العمل، وتجعل منه رأس مال بشري أكثر فعالية في قيادة عملية التنمية.

الجدول رقم: (02): حول اقل المهارات توفرا لدى الخريج الجزائري.

| الفئات     | التكرارات | ت      | % |
|------------|-----------|--------|---|
| أ - معرفية | 15        | 14.42% |   |
| ب- لغوية   | 11        | 10.57% |   |

|              |     |        |
|--------------|-----|--------|
| ج- تكنولوجيا | 7   | 6.73%  |
| أ+ب          | 18  | 17.30% |
| ب+ج          | 13  | 12.5%  |
| أ+ج          | 2   | 1.92%  |
| أ+ب+ج        | 38  | 36.53% |
| المجموع      | 104 | 100%   |

يظهر من خلال نتائج الجدول أن النسب جاءت متقاربة فيما يخص المهارات كل واحدة على حدة بحيث يرى (14.42%) أن أقل مهارة تنقص الخريج هي معرفية لعدم تمكنه من الإلمام بأهم المعارف فيما يخص مجال تخصصه وأن أخذ بعضها لا يقوم بعملية إثرائها عن طريق البحث والتقصي عنها والتوسع فيها كما أشرنا سابقا، واعتماده على ما يأخذه من الأستاذ فقط، في حين يرى (10.57%) من أفراد العينة أن اللغة سواء العربية أو الأجنبية هي ما لا يتقنه الخريج، والسبب راجع إلى مستواه قبل الجامعي وعدم امتلاكه للرغبة في التمكن من استخدام اللغة خاصة الأجنبية، وهذا ما قد يؤثر عليه في مستقبله المهني والبحثي، أما المهارات التكنولوجية حسب (6.73%) من المستجوبين وهي نسبة قليلة مقابل باقي المهارات نظرا أن هذا الجيل أصبح قادرا على التعامل بالوسائل التكنولوجية أكثر من الأجيال السابقة لتوفرها، وتوفر منابر جديدة وسهلة لتعلمها، مع وجود الانترنت، وجمع بعض المستجوبين والمقدرون بـ: (17.30%) بين نقص مهارة اللغة والجانب المعرفي للطالب معا، أما غالبية أفراد العينة والمقدرون بـ: (36.53%) فقد أجمعوا على أن الخريج الجامعي تنقصه جميع هذه المهارات معا.

فعلى مؤسسات التعليم العالي وخاصة في هذا العصر إكساب جميع الخريجين المهارات الجديدة ليصبحوا قادرين على التعامل مع المستجدات التي يعرفها العالم اليوم، وتمكينهم من أن يكونوا أفراد قادرين على حمل وإنتاج المعرفة، وتحويل المعلومات إلى معارف واستخدامها في حل المشكلات الحياتية والعملية، وإلمامه بالجانب التكنولوجي ودعم مستواه المعرفي باللغة الأصلية واللغات الأجنبية المتداولة عالميا، وعلى برامج التعليم العالي أن تحمل في محتواها أساليب تمنح الطالب مهارة العمل ضمن فريق عن طريق التدريب والممارسة حتى يتمكن

من اكتساب التفكير الإبداعي الذي ينقص العديد من خريجينا رغم الإصلاحات التي شهدتها التعليم العالي في بلادنا من أجل خلق رأس مال بشري يدعم خطط التنمية المستدامة.

الجدول رقم: (03): حول ما إذا كانت البرامج التعليمية تساعد الطالب في العمل في عدة مهن في مجال تخصصه.

| الكرارات<br>الفئات | ت   | %      |
|--------------------|-----|--------|
| نعم                | 34  | 32.69% |
| لا                 | 70  | 67.30% |
| المجموع            | 104 | 100%   |

توضح بيانات الجدول أن أكبر نسبة والمقدرة بـ: (67.30%) كانت من المستجوبين الذين يرون أن برامج التعليم العالي لا تزود الطالب بالمهارات التي تمكنه من شغل عدة مهن، ويرون أن القوانين التي تحكم سوق العمل في الجزائر تمنح الخريجين الفرص في شغل وظائف متعددة فقط لامتصاص البطالة المتزايدة خاصة في صفوف هذه الفئة، في حين يرى باقي أفراد العينة والمقدرون بـ: (32.69%) أن الجامعة الجزائرية بإمكانها إخراج رأس مال بشري قادر على ممارسة عدة أنشطة مهنية ضمن مجال تخصصه، وهذا ما نلاحظه في الواقع بحيث تحتل الإطارات الجامعية عدة مهن مختلفة وقد يطلب التخصص الواحد في عدة وظائف، وعلى سبيل المثال بإمكان المتخرج الذي يحمل شهادة ليسانس في علم الاجتماع تنظيم وعمل أن يعمل مستشار توجيه تربوي أو أستاذ تعليم ابتدائي أو منصب إداري في مؤسسة اقتصادية في مصلحة الموارد البشرية وغيرها.

الجدول رقم: (04): إذا ما كان تقليص مدة التكوين (3- 2- 4) يقدم للطلاب تكوين نوعي يمكنه من الإلمام بتخصصه.

| التركرارات<br>الفئات | ت   | %      |
|----------------------|-----|--------|
| نعم                  | 9   | 8.65%  |
| لا                   | 95  | 91.34% |
| المجموع              | 104 | 100%   |

من نتائج الجدول أعلاه نخلص إلى أن غالبية أفراد العينة والمقدرون بـ: (91.34%) يرون أن تقليص المدة عاد بالسلب على التكوين النوعي للطالب وهذا ما يؤكد ما ذكر سابقا في تحليل الجداول السابقة، فتقليص مدة الحصول على شهادة ليسانس والماستر والدكتوراه، يؤدي إلى كثافة حجم البرامج وسرعة تقديمها من طرف الأستاذ مما جعل هذا عائقا أمام إلمام الطالب بالمتطلبات المعرفية لمجال تخصصه، وحصوله على شهادة ذات مصداقية علمية. كما يؤدي تقليص المدة إلى تخرج العديد من الدفعات في وقت قصير وعلى اعتبار أن سوق العمل في الجزائر لا يتميز بالمرونة الكافية لاستيعاب خريجي التعليم العالي الأمر الذي زاد من حدة البطالة في صفوف هذه الفئة خاصة في السنوات الأخيرة. ومن خلال هذا أصبح من الضروري اليوم حسب الأساتذة المستجوبين إقامة شراكة بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبين الجامعة في مجال التخطيط لاستيعاب الخريجين ومنحهم وظائف حسب التخصص والكفاءة، ولا شك أن ذلك غير موجود اليوم في جامعاتنا. ومن أجل تطبيقه من الواجب على القطاع الاقتصادي العام والخاص الارتباط بالجامعة والاشتراك في قيادة عملية التنمية في البلاد، كما يرى (8.65%) من الأساتذة أن تقليص المدة في صالح الطالب وفي صالح عملية تسير التعليم العالي وامتصاص الكم الهائل من حاملي شهادة البكالوريا والذي يتزايد كل سنة ومسايرة التطور الحاصل في مجال التعليم العالي العالمي.

الجدول رقم: (05): حول ما إذا كانت أساليب التقييم قادرة على قياس المستوى الحقيقي للخريج.

|                       |    |                                         | %      | ت   | التكرارات<br>الفئات |
|-----------------------|----|-----------------------------------------|--------|-----|---------------------|
| في حالة الإجابة ب(لا) |    |                                         | 18.26% | 19  | نعم                 |
| %                     | ت  | التكرارات<br>الفئات                     | 81.73% | 85  | لا                  |
| 5.88%                 | 5  | عدم ملائمة أساليب التقييم لمستوى الطلبة |        |     |                     |
| 82.35%                | 70 | عدم دقة وثبات عملية التقييم والعلامات.  |        |     |                     |
| 11.76%                | 10 | الاثنين معا                             |        |     |                     |
| 100%                  | 85 | المجموع                                 |        |     |                     |
|                       |    |                                         |        | 104 | المجموع             |

توضح الأرقام الإحصائية التي يبينها الجدول أعلاه أن غالبية المُسْتَجَوِبِينَ والمقدرون بـ: (81.73%) أساليب التقييم غير قادرة على قياس المستوى الحقيقي لرأس المال البشري التي تصبوا إليه الجامعة في الجزائر وقد أرجع (82.35%) منهم السبب إلى عدم دقة وثبات عملية التقييم والعلامات المقدمة للطلاب حول مجهوده الشخصي في الأعمال الموجهة وحتى في الامتحانات الخاصة بالمقاييس المدرسة في نهاية كل سداسي، فيما ألقى (5.88%) فقط من المُسْتَجَوِبِينَ اللّوم على المستوى الضعيف الذي يصل به الطلاب إلى الجامعة وليس على أساليب التقييم، فيما أكد (11.76%) من أفراد العينة على السببين معا في عدم القدرة على معرفة مدى معرفة الجامعة للمستوى الحقيقي لخريجها.

على خلاف هذا أجاب (18.26%) فقط بأنهم يرون أن الأساليب التي تعتمد عليها الجامعة قادرة على قياس المستوى الحقيقي لخريجها. وفي قراءة تفسيرية لنتائج الجدول نشير إلى أن عملية تقييم الطلاب خلال مسارهم الدراسي عنصر أساسي في العملية التعليمية يمكن من خلاله ضبط العديد من مميزات رأس المال البشري الذي تنتجه الجامعة ومستواه الحقيقي بحيث يكون لنتائج التقييم أثر كبير على مستقبله المهني، حيث يجب أن تتم هذه العملية بطريقة مهنية وعادلة كما توفر هذه العملية معلومات للمؤسسة تتيح لها معرفة مدى نجاح العملية

التعليمية والأهداف المرجوة منها ، ومدى مناسبة أساليب التقييم لأهداف المؤسسة سواء منها الأهداف المهنية أو الأكاديمية خارجيا وداخليا ، لهذا من الضروري أن تتميز بالدقة والوضوح لأنها تضمن جودة عملية التقييم ومدى جودة رأس المال البشري الذي تخرجه الجامعة.

#### خاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن التعليم العالي المعاصر هو ذلك التعليم الكفيل بأن يقدم للأفراد المعرفة القادرة على التأثير فيه وفي محيطه إيجابيا ، بحيث يصبح التعليم العالي عملية قائمة على الإبداع في كيفية الانتقاء وفن التحليل والتركيب وفي كيفية اكتشاف العلاقات بين مختلف الظواهر التي تبدو في ظاهر الأمر متشابهة لكنها في واقعه متشابكة ومختلفة ، ويساهم البناء التركيبي الجيد في اكتشاف هذه العلاقة بداية لفهم جديد ومتطور ، لكن يرى الكثير من الخبراء أن فكرة احتياجات سوق العمل ليست هي المعيار الوحيد الذي يجب أخذه في الاعتبار عند وضع البرامج التعليمية ، فقد لا يكون سوق العمل في تطور وتغير متواصلين لكن الشيء الأكثر أهمية ، وخاصة بالنسبة للدول النامية والجزائر بصفة خاصة ، هو الإعداد الجيد لخريجي التعليم العالي وبالأخص في التخصصات المطلوبة وتوفير كفايات سوق العمل منها ، وبهذا يخلق نوع من التوافق الدائم المستمر بين ما تخرجه الجامعات وما يتنامى من شروط في سوق العمل. وبالتالي ضرورة اعتماد الواقع المهني كمنطلق رئيسي في إعداد ووضع وإصلاح البرامج التعليمية لمختلف التخصصات الجامعية ضمانا لاستمرارية عملية التوافق بين منتج الجامعة وشروط التوظيف الدائم النمو.

ومن خلال النتائج اتضح لنا أن أساليب التقييم غير قادرة على قياس المستوى الحقيقي لرأس المال البشري الذي تسعى الجامعة الجزائرية إلى إخراجها ، وهذا راجع إلى عدم دقة وثبات عملية التقييم والعلامات المقدمة للطلاب حول

مجهوده الشخصي في الأعمال الموجهة وحتى في الامتحانات الخاصة بالمقاييس المدرسة.

وهذا ما يجعل الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي في خلق رأس مال بشري ذو مستوى عالي يفيد المجتمع ويدعم خطط التنمية المحلية الشاملة دورا محدودا قد يقتصر فقط على تلقين المعارف واسترجاعها وخالي من أي فعالية تنموية.

### قائمة المراجع:

- بوفلجة غياث.2002، التربية والتكوين في الجزائر، الجزائر، دار الغرب لنشر والتوزيع.
- حسين آيت عيسى. 2009، ع2، التحصيل العلمي في الجامعة الجزائرية ومعادلة الإرادة والإمكان، مجلة دراسات اجتماعية، الجزائر، مركز البصرة للبحوث والاستشارات الخدمات التعليمية.
- رابح تركي.1981، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- رابح عرابية، حنان بن عوالي.د.ت، ماهية رأس المال الفكري(البشري الاجتماعي التنظيمي) في منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الخامس جول راس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف.
- راوية حسن.2005، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- سعید بن حمد الربيعي.2008، التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل، عمان، دار الشروق لنشر والتوزيع.



-سمية إبراهيمي: إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، مشروع (ل.م.د) قراءة تحليلية نقدية، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2006.

-السيد عبد العزيز الهواشي وسعيد بن حمد الربيعي وعبد الله بن علي الشبلي. 2006، العولمة والتعليم الجامعي، القاهرة، عالم الكتب.

-شبل بدران وأحمد فاروق محفوظ. 199، أسس التربية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

-الطيب الصيد. 1992، الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية وآفاقها لدى أساتذة علم الاجتماع، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في علم الاجتماع، غ.م.

-عبد اللطيف مصطفى. 2009ع7، دور رأس المال البشري في خلق القيمة في المؤسسات المصرفية، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات.

-غربي صباح. 2013- 2014، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع والتنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، غ.م.

-محمد بوعشة. 2007، أزمة التعليم العالي في الجزائر في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

-مراد بن أشنهو. 1981، نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة: عائد أديب بامية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

-مضر خليل عمر، رقية مرشد حميد. 2014، ورقة عمل دراسة ميدانية محافظة ديالي، العراق.

-مقال إيلاف: مناهج الجامعات العربية عاجزة عن مواكبة مستلزمات التغيير،

<http://www.elaph.com/Web/AkhbarKhasa.htm> 20:00/2009/10/49.

- T. kchanKand t. man. 18-20june 1995'' the entrepreneurial and managerial competencies of .small business owner. manager in Hong

*conceptual and methodological consideration <<paper presented at the 4  
the international conference on competence-bared management oslo.*

50.....55